

هروب رؤوس الأموال العربية و الفرص التنموية الضائعة (العالم العربي)

بولويز عبد الوافي* ، بن الطاهر حسين**

الملخص: أدى تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج إلى حرمان هذه البلاد من الفوائد الإيجابية، التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة، مثل القيمة المضافة إلى الدخل القومي، زيادة معدلات النمو، علاج مشكلة البطالة، إضافة إلى عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار واتساع نطاق الفجوة التمويلية...

يعتبر تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و غياب الاستقرار السياسي و الأمني من أهم الأسباب المؤدية إلى هروب و تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، بخلاف عن الأمان و عن الفرق بين العائد المتوقع في البلد الأصل و الضمانات المحيطة بالاستثمار و بين العائد المحتمل في الخارج و ضماناته.

إن حاجة الدول العربية لهاته الأموال المتراكمة بالخارج لدعم مسارها التنموي تفرض عليها التفكير في وضع آليات اقتصادية و غير اقتصادية مناسبة لاستعادة أموالها. كما أن إفرات الأزمات المالية العالمية تعتبر سببا إضافيا يدفع إلى التعجيل باسترداد الأموال العربية الهاربة و المهيرة إلى الخارج، إذ أنّ خسائر الأموال العربية لم تقتصر على أموال القطاع الخاص المهيرة و إنما شملت أيضا الأموال الحكومية و المتمثلة في أموال الصناديق السيادية الموظفة في الخارج.

الكلمات المفتاحية: هروب رؤوس الأموال – المناخ الاقتصادي – تدفقات الاستثمار الأجنبي – الصناديق السيادية.

Résumé :

La fuite des capitaux arabes vers l'étranger a conduit à la privation des plusieurs avantages, tel que: la valeur ajoutée du PIB, le taux de croissance, la réduction du taux de chômage et l'écart entre l'épargne et le financement national...

La circonstance économique et sociale et l'absence de la stabilité politique considère comme les principaux motifs de ce phénomène qui recherche à un rendement élevé et des garanties pour sauver ces capitaux.

Les besoins de développement locale imposent sur les pays arabe de mettre en place des mécanismes économiques et juridiques et institutionnel pour améliorer le climat d'investissement, afin d'encourager les capitaux à tourner vers les pays d'origines, surtout après les conséquences négatives de la crise financières, et les pertes enregistrés au niveau des investissements et des fonds souverains des pays arabe.

Mots clés : fuite des capitaux – le climat économique – les flux des investissements étrangers directs – les fonds souverains.

1. مقدمة: تعد ظاهرة تدفقات رؤوس الأموال بين الدول المتقدمة والدول النامية من المواضيع التي أثارت اهتماما واسعا ففي الوقت الذي كانت فيه رؤوس الأموال العامة والخاصة تتدفق إلى الدول النامية في صورة قروض خارجية، فإن رؤوس الأموال الخاصة في هذه الدول كانت تتدفق إلى الخارج بصورة مستمرة. وقد حدث ذلك نتيجة قيام أصحاب رؤوس الأموال المحليين في هذه الدول بتحويل رؤوس أموالهم إلى أصول أجنبية على نطاق واسع. ولقد أسميت هذه التدفقات الخارجية للمدخرات من الدول النامية بهروب رأس المال.

يعتبر عامل رأس المال أحد أهم عوامل التنمية و توسيع القاعدة الإنتاجية للدول النامية، وذلك بسبب عدم كفاية المدخرات ونقص موارد الصرف الأجنبي (نموذج الفجوتين). فبحانب فجوة الادخار (عدم كفاية المدخرات المحلية للوفاء بحاجات تمويل الاستثمارات في المجالات المختلفة)، هناك فجوة النقد الأجنبي والتي تمثل الفرق بين الحد الأدنى المطلوب من الواردات وحجم

* أستاذ، "جامعة عباس لغرور" – خنشلة –

** دكتور، "جامعة عباس لغرور" – خنشلة –

الصادرات الكلية، تعنى أن الدول النامية لا بد وأن تكون مقترضة بشكل صاف للنقد الأجنبي، وذلك لاستكمال النقص في المدخرات المحلية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

ترجع هذه التسمية إلى الحجة القائلة بأن هذه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال من الدول النامية، قد يترتب عليها مشكلات اقتصادية وسياسية خطيرة. فلاشك أن مشروعات التنمية تتأثر نتيجة لتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وما يتبعها من قيود ممكنة على الواردات الضرورية نتيجة لاستنزاف النقد الأجنبي. ومن المعتقد بصفة عامة أنه إذا تم استثمار رؤوس الأموال محليا فان ذلك من شأنه أن يدعم القاعدة الإنتاجية المحلية. وفي ظل ظروف ندرة رأس المال فان درجة العائد للأموال المستثمرة في الداخل ترتفع. ومن ثم تبدو أهمية مثل هذه التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال بالنسبة للدول النامية.

لقد تزايد الاهتمام بظاهرة هروب رأس المال مع تفاقم أزمات المديونية الخارجية للدول النامية. حيث نُظر إلى هروب رأس المال من الدول المدينة على أنه عامل مقيّد لقدرة هذه الدول على خدمة ديونها. ولذلك و بعد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في دول أمريكا اللاتينية. فقد لوحظ أن الديون الخارجية للدول النامية تتعدى الحاجات التمويلية لديها، وهو ما يعنى أن كميات لا بأس بها من تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه الدول استنزفت، وذلك بسبب تدفقات رؤوس الأموال من هذه الدول إلى الخارج. مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما حقيقة هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج، و ما هو أثر هذه الظاهرة على العملية التنموية المحلية؟

في محاولة للإجابة على هذه الإشكالية، سنتعرض إلى هذه الظاهرة بالتحليل في محاولة لدراسة نتائجها و سبل الحد من تداعياتها الخطيرة على العالم العربي، وذلك من خلال التطرق إلى:

- هروب و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- أسباب و قنوات هروب رؤوس الأموال العربية للخارج.
- محاولة تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة و المهربة من العالم العربي و الجزائر و تداعياتها.
- آليات عودة الأموال العربية بالخارج والحد من هجرتها لدمجها في العملية التنموية.

2. هروب و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

تعد التفرقة بين ما يعتبر تدفقا عاديا لرؤوس الأموال إلى الخارج وبين ما يعد هروبا لها من القضايا المحورية في دراسات التدفقات المالية الدولية. والواقع أن كل الدراسات التي تمت في هذا المجال لا تساعد على التوصل إلى تعريف محدد لهروب رؤوس الأموال.

1.2. هروب رؤوس الأموال:

يعد هروب رؤوس الأموال من الظواهر التي تنتشر على نطاق واسع في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على السواء ولكن أسباب الهروب تختلف على نحو واضح بين المجموعتين. فعالبا ما تتم عمليات هروب رؤوس الأموال في الدول المتقدمة على نحو قانوني وذلك كاستجابة لفروق العوائد والمخاطرة بين الداخل والخارج، أو كوسيلة لتنويع المحافظ المالية للمستثمرين بين المراكز المالية المختلفة في العالم، حيث يحاول المستثمرون تدني المخاطر التي يتعرضون لها عن طريق تنويع محافظهم الاستثمارية من خلال الاستثمار ليس فقط في الأصول المحلية، وإنما أيضا في الأصول الأجنبية¹.

أما على مستوى الدول النامية، فيمكن تعريف هروب رؤوس الأموال على أنه يضم كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة، بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات

¹ - محمد إبراهيم السقا. هروب رؤوس الأموال. مقال منشور في الموقع الإلكتروني لمجلة "الاقتصادية". العدد 6868. 31. 07. 2012.

البنكية وغير البنكية سواء أكانت عامة أو خاصة. وهو ما يسمى بالمفهوم الواسع للهروب. ويستند هذا التعريف إلى افتراض أنه لما كان رأس المال عنصراً نادراً في الدول النامية، فإن أي تدفق لرؤوس الأموال إلى الخارج، بغض النظر عن مصدره يعتبر هروباً لرأس المال. على أن هذا التعريف لا يساعد على التفرقة بين التدفقات العادية والتدفقات غير العادية لرأس المال إلى الخارج.²

تمثل تدفقات رأس المال الخاص من البلدان النامية إلى الخارج سواء أكانت قصيرة أو طويلة الأجل أو كانت استثمارات في حوافز الأوراق المالية أو في الأسهم هروباً لرأس المال.

و يستند هذا التعريف على ملاحظة أن البلدان النامية عادة ما تكون فقيرة في رأس المال، إذ تستكمل مدخراتها المحلية عادة بتمويل خارجي للقيام باستثمارات مخططة، و من ثم فإن تدق رأس المال إلى الخارج يقلل من الموارد المتاحة لهذه البلدان و يمثل ضياعاً لنمو محتمل.³

2.2. تهريب رؤوس الأموال:

يقصد بها عملية خروج الأموال عن طريق القطاع الخاص و الأفراد و إيداعها و استثمارها في الخارج على الرغم من حظر التحويل الذي تفرضه نظم الرقابة على الصرف، أي أن كل مال خرج من الاقتصاد المحلي عن طريق غير رسمي تحظره القوانين و الأنظمة النافذة يعد تهريباً.

و يؤكد الاقتصاديون على أن ظاهرة تهريب الأموال من البلدان النامية إلى الخارج تكثر عادة في حالة الدول التي تطبق نظم الرقابة على الصرف، و هي تعود غالباً إلى تفشي الرشوة و الفساد الإداري في هذه الدول، و إلى انتشار عمليات السمسرة غير النظامية و اكتساب الثروة بشكل غير مشروع.

إن الأموال ذات المصادر المشبوهة أو غير المشروعة مثل أموال الرشاوى والاختلاسات، وأموال المخدرات، وأموال العملات وأموال الصفقات السرية والأعمال القذرة... عندما تهرب فإنها تبحث بصفة أساسية عن مصدر آمن لتتوارى عن الأنظار بحيث تظل بمنأى عن تتبع السلطات المالية المحلية لدولة الأصل وبحيث لا تتمكن المصادر الاستخباراتية الوطنية من الوصول إلى هذه الأموال، وذلك من خلال إرسالها إلى الدول التي تقدم غطاء من السرية على المودعات المصرفية مثل سويسرا، حيث تعد السرية أحد الأعراف الأساسية للنظام المصرفي السويسري، على سبيل المثال قدرت "الإيكونوميست" أن قادة الدول الإفريقية قاموا بتحويل 20 مليار دولار للبنوك السويسرية عام 1999 فقط. يمكن أيضاً أن تذهب الأموال إلى بعض المراكز المتخصصة، حيث لجنة الأمن والسرية المصرفية وصعوبة وصول سلطات أي دولة إلى هذه الأموال، ببساطة لأن النظم القانونية أو الرقابية على أعمال المؤسسات المالية بهذه المراكز تعد ضعيفة أو متراخية، ومن ثم توفر هذه المراكز الفرصة لأصحاب الأموال المشبوهة لإيداع هذه الأموال في مثل هذه المراكز.⁴

وتنبغي الإشارة إلى أنه في موازين المدفوعات لكل دول العالم يوجد بند يسمى "السهو والخطأ" لتسجيل المعاملات التي تمت بالنقد الأجنبي ويصعب تتبع مصادرها أو ربما بسبب عدم توافر الوقت الكافي للتأكد من وجهتها والغرض الذي استخدمت من أجله، وفي كثير من الأحيان قد يكون هذا البند جوهرياً، وفي حالة الدول النامية غالباً ما يعكس هذا البند المعاملات المشبوهة في النقد الأجنبي، وكثيراً ما ينظر إلى بند السهو والخطأ على أنه عمليات تملك الأصول الأجنبية غير المبلغ عنها

² - "دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري". المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين. أبريل 1994. ص: 5.

³ - نعوم إبراهيم عبود. مشاكل و أزمات اقتصادية تقلق العالم. طبعة 2006. وزارة الإعلام السورية. دمشق. ص: 135.

⁴ - محمد إبراهيم السقا. مرجع سابق.

3. قنوات و أسباب هروب رؤوس الأموال العربية:

1.3. قنوات تهريب رؤوس الأموال: الدراسات المتاحة تشير إلى تعدد وسائل هروب رؤوس الأموال، كما أنها تتطور بتطور

وسائل الدفع الدولية، و من بين أهم طرق التهريب ما يلي:

- **قناة التجارة الخارجية للبلد:** إذ يقوم التجار بتزوير فواتير التجارة الخارجية من خلال تقديم فواتير للسلع المصدرة إلى الخارج بأقل من القيمة الحقيقية للصفقة المصدرة بحيث يتم تحويل القيمة المسجلة في الفاتورة إلى الداخل بينما يتم الاحتفاظ بباقي قيمة الصفقة في الخارج، أو قد يتم ذلك من خلال المغالاة في فواتير الواردات وذلك من خلال إثبات قيمة أكبر للواردات في فواتيرها عن قيمتها الحقيقية، بحيث يتم تحويل قيمة أكبر إلى الخارج يدفع منها قيمة السلع المستوردة وإيداع ما يتبقى لحساب المستورد أو لحساب شخص آخر من طرفه.

- **التهريب:** كذلك من الممكن أن يتم تهريب رؤوس الأموال من خلال قنوات أخرى مثل نقل الأموال السائلة عبر الحدود، أو من خلال عمليات تهريب السلع والأحجار الثمينة والذهب وغيرها من المعادن الثمينة، أو أن يتم ذلك من خلال استخدام تقنيات خاصة للتحويل من خلال الشبكة العنكبوتية.⁵

- **الإيداع لدى البنوك الخارجية:** الأموال المهربة ليست دائما أموالا غير شرعية على غرار الأموال المزورة أو أموال الرشوة... وإنما تكون في العديد من الأحيان أموالا شرعية ينقلها أصحابها إلى البنوك الأجنبية بصورة إرادية، إذ أنها تخرج من خلال القنوات المشروعة (البنوك، الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية...) مستفيدة من فروق معدلات العائد والمخاطرة بين الداخل والخارج، وطبيعة الأزمات التي تحدث في الداخل مثل الأزمات المالية أو الثورات أو الانقلابات العسكرية أو غيرها من ظروف عدم الاستقرار السياسي بشكل عام، ومثل هذا الهروب لرأس المال ضرر محدود نسبيا كما أنه يمكن استبقاؤه في الداخل باستخدام السياسات المناسبة.

- المضاربة في الأسواق المالية، والدخول إلى الاستثمار في الأسواق العقارية وتجارة الذهب.

- تكوين فروع شركات أجنبية وهمية، و إبقاء جزء من المقترضات الأجنبية في الخارج.

- التحويل من خلال الأسواق الموازية و السوق السوداء للعملة.⁶

2.3. أسباب هروب رؤوس الأموال العربية للخارج: من خلال تحليل البيانات السنوية الممتدة من 1970 إلى 2001 التي

شملت مجموعة كبيرة من الدول النامية خلصت الدراسة إلى إسهام كل من المؤسسات و السياسات الكلية في عملية تغذية الهروب. فالضعف المؤسساتي يقاس بغياب رقابة السلطات التنفيذية، التي تسمح بخروج هذه الأموال. إذ أوضحت الدراسة أن المسؤولين الفاسدين استغلوا صلاحياتهم لسرقة هذه الأموال لصالحهم أو لصالح النخبة المقربة. و تحويلها إلى الخارج. كما أكدت الدراسة على أن السياسات الاقتصادية الكلية السلبية (النمو الضعيف، العجز الموازي المرتفع، الأزمات النقدية) تعتبر عوامل حاسمة في ظاهرة هروب رؤوس الأموال.⁷

أسهمت العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في هجرة الأموال العربية للخارج كان من بينها عوامل جاذبة من البلدان الأجنبية المستقبلية للأموال وعوامل طاردة من داخل البلدان العربية وبتحليل أهم أسباب ودوافع هروب الأموال العربية للخارج يتضح الآتي:

⁵ - نفس المرجع.

⁶ - نعوم إبراهيم عبود. مرجع سابق. ص: 137.

⁷ - fonds monétaire international. Bulletin° 02. 30 janvier 2006. Article publié par : «Valerie Cerra, - Meenakshi Rishi - Sweta C. Saxena ». P : 24-25.

أولاً : الأسباب الداخلية (الطاردة) لهجرة رؤوس الأموال العربية بالخارج :

- **المناخ الاقتصادي المحلي:** تختلف المسببات المسؤولة عن هروب رؤوس الأموال من الدول النامية، غير أن الدراسات الكثيرة التي تمت في هذا المجال و التي يمكن إسقاط نتائجها على الدول العربية تشير إلى أن المناخ الاقتصادي و الاستثماري السائد يلعب دوراً مهماً في هروب رؤوس الأموال، كأن يكون ذلك بدافع الخوف من تآكل القيمة الحقيقية للودائع نظراً لمعدلات التضخم المرتفعة إذ أن السياسة النقدية المتسمة بالكبت المالي في ظل تضخم مرتفع تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية سالبة أو ربما بسبب الكبح المالي الذي يصيب النظام المالي المحلي على نطاق واسع والذي من الممكن أن يترتب عليه تخفيض قيمة الأصل مقارنة بقيمته إذا ما تم استثماره في الخارج، و يمكن حصر أهم هذه المؤشرات التي تشترك فيها الاقتصاديات العربية فيما يلي:
- **التضخم:** يفرض معدل التضخم المحلي تكلفة يتحملها أي محتفظ بأصول مقيمة بالعملة المحلية. وعندما يميل التضخم إلى الارتفاع، فإن توقعات الأفراد حول معدل التضخم في المستقبل تؤثر على الكمية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من الأرصدة النقدية بالعملة المحلية.
- و في دراسة عن بعض دول أمريكا اللاتينية شملت كل من (البرازيل، الأرجنتين، بوليفيا، البيرو) خلال فترة الثمانينات و التسعينات تبين أن ارتفاع معدلات هروب رؤوس الأموال من هاته الدول تزامن مع ارتفاع معدلات التضخم بشكل يفوق المعدلات المرغوب فيها. كما أضافت الدراسة أنه و بمجرد أن أعادت سياسات التثبيت الثقة لهذه الاقتصاديات، فإن نسبة من هاته الأموال الموظفة بالخارج عرفت طريقها إلى النظام المالي الداخلي.⁸
- **معدل الفائدة:** تعاني الدول النامية عموماً من الظاهرة المسماة بالكبح المالي أي تحديد معدلات الفائدة وبشكل رسمي عند مستويات أقل من مستوياتها التوازنية، باعتبارها أحد الأسعار الرسمية المحددة من قبل الحكومة ، وبشكل لا يعكس ظروف السوق وبصفة خاصة معدلات التضخم.
- **معدل الصرف الأجنبي:** إذا ما اعتقد الأفراد أن معدل الصرف الأجنبي المحدد من قبل الحكومة مغالى فيه ، فإنهم يتوقعون أن يتم تخفيض قيمة العملة في المستقبل. وبما أن تخفيض قيمة العملة سيصاحبه تخفيض للقيمة الحقيقية لرؤوس الأموال بالعملة المحلية ، فإن الأفراد سيوجهون رؤوس أموالهم نحو الأصول الأجنبية
- **السياسة الضريبية:** قد ينشأ هروب رؤوس الأموال لتجنب الضرائب المرتفعة. وبما أن الدخل المولد من الأصول المحلية يكون دائماً عرضة للضريبة على الدخل، فإن ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل بصورة غير واقعية تشجع على التهرب الضريبي ، أو تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج تجنباً للضرائب المرتفعة على الدخل.
- **مخاطر الاستثمار:** مما لا شك فيه أن حجم المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الدول النامية أكثر منه في الدول المتقدمة. حيث تتمتع الأخيرة بدرجة أكبر من الاستقرار السياسي، ورسوخ أكبر للمؤسسات والدستور. ومن المعلوم أن استقرار مناخ الاستثمار من العوامل الحيوية بالنسبة لاتخاذ قرار الاستثمار بواسطة المستثمرين.
- **ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية:** تتمثل ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العالم العربي في عدم استطاعة هذه الاقتصاديات استغلال الموارد المتوافرة لديها استغلالاً كاملاً في تحقيق مستوى من التنمية يتناسب مع مستوى هذه الموارد. ومن الأمثلة على ذلك عدم مقدرة البنوك والشركات والمؤسسات المالية العربية على استثمار ما لديها من فوائض

⁸ - *carmen m - reinhart et miguela - savastano*. « les réalités de l'hyperinflation moderne ». revue: finances et développement .juin 2003. p : 22-23.

مالية بالرغم من توافر الكثير من الفرص الاستثمارية ذات الجدوى في المجالات المتعددة مما يؤدي إلى تدني مستوى العوائد المتحققة من هذه الفوائض. بالإضافة إلى غياب عناصر الإنتاج المصاحبة لعنصر رأس المال بالنسبة للمشاريع الكبرى كالتكنولوجيا المتطورة، اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة، تقنيات التسيير الحديثة...

- **الفساد الإداري:** يلعب فساد المسؤولين والساسة في الصفقات الداخلية (كالخصوصية) و الخارجية (كاستيراد السلاح) دوراً مهماً في تكوين هذه الأموال القذرة، ذلك أن عمليات صفقات الأسلحة من الأعراف المعمول بها على نطاق واسع في هذه التجارة، خصوصاً في الدول النامية. كذلك فإن أحد المصادر التي يتكرر ذكرها في عمليات هروب رؤوس الأموال هي عمليات الخصخصة التي تدار على نحو فاسد فلقد مثلت عمليات الخصخصة ونهب الموارد الطبيعية للدول مصادر مهمة للأرباح التي تتحقق من العمليات المصرفية الخاصة في الدول العربية إبان مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق حيث تمكنت الصفوة من تحقيق تراكم هائل في ثرواتها من خلال عمليات تخصيص الأصول العامة للدول...⁹

إن تحليل البيانات لعينات بعض الدول يبين أن الوضعية السياسية تؤثر في هروب رؤوس الأموال، فخلال الفترة ما بين 1992 و 2001، تم تسجيل هذه الظاهرة في بلدان توجد بها علاقة وثيقة بين المؤسسات و الطبقة السياسية.

- **المديونية الخارجية:** أكدت كثير من الدراسات أن المديونية لها دور في تغذية عملية الهروب. إذ أنه في المتوسط و بالنسبة لكل دولار إضافي كمديونية خارجية هناك هروب بقيمة 13 سنتاً. بالمقابل كل هروب بقيمة دولار واحد يسبب استئدانة خارجية بقيمة 81 سنتاً¹⁰. و هذا ما يوضح التغذية العكسية كل منهما للآخر.

- **عدم الاستقرار الأمني و السياسي:** عرفت كثير من البلدان العربية بعد الاستقلال تقلبات أمنية و سياسية و حتى اجتماعية خطيرة، بداية من الانقلابات العسكرية المتتالية على كثير من أنظمة الحكم القائمة في معظم البلدان العربية، مروراً بالحراك الشعبي و الاجتماعي القائم ضد تراجع و تدني مستويات المعيشة، و وصولاً إلى الثورات العربية و ما أحدثته من حالة فوضى أمنية و اجتماعية و سياسية... إن هذه الأسباب مجتمعة تجعل أصحاب رؤوس الأموال داخل الدول العربية يقلقون على مصيرها مما سيؤدي بهم إلى البحث على مصادر أكثر أمناً، و هذا ما توفره الدول المستقبلية لهذه الأموال.

ثانياً : الأسباب الخارجية (الجاذبة) لرؤوس الأموال العربية:

- **المحافظة على الأموال وكون هذه الاستثمارات مضمونه:** حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية من وجهة نظر الأموال العربية المهاجرة المكان والملاذ الآمن للحفاظ على قيمة هذه الأموال نتيجة لقوة الأداء الاقتصادي بهذه الدول والمتزامن مع القوة السياسية والعسكرية مع الاستقرار الذي تعرفه هذه الدول في جميع مجالات الحياة في ظل حرية اقتصادية تمنع الاقتراب من التعدي على هذه الأموال .

- **الربحية:** يعتبر عنصر الربحية من العناصر المهمة والمحددة لتحركات رؤوس الأموال وهجرتها، ومن المعروف اقتصادياً أنه كلما زادت درجة نضج الاقتصاد وتطوره قلت فرص الاستثمار المربح في هذا الاقتصاد وتصبح بالتالي فرص الاستثمار في البلدان الأقل تطوراً مثل البلدان العربية أكثر ربحية منها في الدول المتقدمة وهو ما يفسر لنا أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم في بلدان مثل الصين وبعض دول جنوب شرق آسيا و أمريكا الجنوبية التي ما زالت أرضاً بكرّاً للاستثمار المربح نتيجة لمناخها الاستثماري الملائم، و تُخصّص عوامل الإنتاج المصاحبة لعنصر رأس المال. وبتطبيق معيار "درجة نضج الاقتصاد وتطوره" على

⁹ - محمد إبراهيم السقا. مرجع سابق.

¹⁰ - fonds monétaire international. **Bulletin**° 02. 30 janvier 2006. Article publié par : «Valerie Cerra, - Meenakshi Rishi - Sweta C. Saxena ». P : 24-25.

الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية يلاحظ تدني نسبة الربحية بها مقارنة بمعدل الربحية في دول جنوب شرق آسيا ففي الوقت الذي تصل فيه معدل الربحية من 13% إلى 14% في مجموعة دول جنوب شرق آسيا يصل فيه معدل الربحية إلى حوالي 4.3% في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.¹¹

وعلى ذلك لا يعتبر عنصر الربحية من العناصر قوية التأثير على هجرة رؤوس الأموال العربية للخارج وتتفق مع ذلك كثير من الدراسات التي تمت بهذا الخصوص.

◆ قدرة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على استرجاع ودائعهم وتحويل أرباحهم في أي وقت بدون عوائق، إذ تتسابق دول العالم في سن التشريعات الخاصة بتحويل الأرباح أو استرجاع الأموال في أي وقت بالنسبة للاستثمارات الأجنبية.

◆ بنوك الدول المتقدمة: بنوك الدول المتقدمة تلعب دورا مهما في عمليات تهريب الأموال من الدول الفقيرة، وذلك عبر إصرارها على مبدأ سرية الحسابات، فالأصل لديها في المعاملات البنكية عدم سؤال العميل عن مصدر كسبه، وهو ما دفع كثيرين إلى اعتمادهم على هذا المبدأ لإيداع مبالغ تتجاوز الحد في أقل زمن وبأقصى سرعة، ويرتبط بذلك أيضا الجنان أو الواحات الضريبية، وهي دول تسمح لبنوكها باستقبال الأموال من الخارج وفق ضوابط تتساهل في التأكد من مصدر الأموال بينما تمنح أيضا إعفاءات وتسهيلات ضريبية كبيرة على هذه الأموال وتمنح درجة كبيرة من السرية.

تقف مثل هذه المراكز حائلا دون تحقيق الشفافية المالية على المستويين المحلي والعالمي، ذلك أن تلك المراكز تساعد على توفير الأمان المناسب الذي يسمح للقادة والموظفين الفاسدين في الدول النامية الذين يحصلون على رشوى أو الذين يهبون المال العام بأن يتمكنوا من إخفاء مصادر تلك الأموال التي يقومون بتحويلها.

هذه هي أهم الأسباب لهجرة رؤوس الأموال العربية للخارج بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل التقدم والتطور في البنية التحتية والفوقية للاستثمار في هذه الدول.

وبعد هذا العرض والتحليل نستطيع أن نحدد أوزاناً ترجيحية للأسباب الخارجية لهجرة الأموال العربية للخارج على النحو التالي : المحافظة على الأموال والضمان 60%، الربحية 20%، القدرة على استرجاع الأموال والأرباح بدون قيود 20%.¹²

و يمكن تلخيص أهم العوامل الطارئة لرأس المال العربي في الأسباب الموضوعية التالية:

✓ انعدام أو ضعف الاستقرار السياسي، مما يوحى للمستثمرين بأن الانفتاح الاقتصادي قد يكون مسألة مؤقتة، خاضعة للمزاج السياسي الذي قد يتغير.

✓ عجز الهياكل الأساسية والمؤسسية عن تهيئة المجال أمام الاستثمار لجني أفضل الأرباح والنتائج، مثل الطرق والخدمات الكهربائية والاتصالات عموماً، بالإضافة إلى بقية المرافق والخدمات.

✓ الاختلالات الهيكلية في أسعار صرف العملات الوطنية، والعجز في ميزان المدفوعات.

✓ البيروقراطية وعرقلتها لإجراءات الاستثمار، وعدم توافر القنوات التي يمكن من خلالها اتخاذ قرارات سريعة بشأن الاستثمار، مما يؤدي إلى تثبيط همم المستثمرين.

¹¹- عادل حميد يعقوب عبد العال. هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة "الحالة العربية". بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث

للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة - جامعة أم القرى. ص: 18-23.

¹²- عادل حميد يعقوب عبد العال. مرجع سابق. ص: 18-23.

إن نظرة أعمق إلى الاقتصاديات العربية تبرز اتسامها بمجموعة من الملامح المتشابهة والمتماثلة بهيكل اقتصادي يتسم بوجود قوي للدولة ويسيطر عليه القطاع الأولي وقطاع خدمات بنوعية متوسطة، ونظام مالي غير متطور يوفر خيارات محدودة من الأدوات المالية، وطاقه إنتاجية ضعيفة الاستغلال تولد معدلات بطالة تقارب 15 في المائة، ونظام تعليمي يؤكد على التعليم التقليدي بدلاً من الإبداع والاختراع والأفكار، ونهج إدارة يتسم بالبيروقراطية والفساد وعدم المحاسبة فحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية الصادر بنهاية 2010 فإن 36 في المائة من سكان العالم العربي اضطروا لدفع رشوة إلى موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم¹³. وشعور عام بعدم الاستقرار السياسي بسبب مشكلة الشرق الأوسط والانفجار الداخلي بسبب السيطرة الصارمة للأنظمة، خاصة بعد الحراك الشعبي الأخير الذي أطاح بالعديد منها.

إن بقايا السياسات الاقتصادية القديمة غير السليمة والمؤسسات غير الفاعلة هما المسئولان عن انخفاض الإنتاجية الحديثة لرأس المال في البلدان العربية التي تقدر بنحو 15 في المائة مقارنة بجوالي 21 في المائة للدول النامية و 16.5 في المائة للدول المتقدمة. إن العائد المنخفض لرأس المال العربي يشرح لماذا تتزايد تدفقات رأس المال الهارب إلى الخارج.¹⁴

1. نتائج الهروب:

يترتب على هروب رأس المال تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني، حيث يفقد الاقتصاد أحد موارده النادرة، على سبيل المثال عندما تقترض الدولة من الخارج لنقص موارد النقد الأجنبي لديها، تضطر إلى تحمل دين خارجي كبير بينما مواردها من النقد الأجنبي تتسرب إلى الخارج. فقد أثبتت الدراسات التطبيقية أن عمليات هروب رؤوس الأموال في الدول النامية صاحبها ارتفاع في مستويات مديونية الدول التي تعاني الهروب، ما يعني أن عملية الاقتراض من الخارج لا تضيف إلى موارد الدولة من النقد الأجنبي على النحو المفترض من الناحية النظرية، وإنما تبدو العملية وكأنها اقتراض النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال. وهو ما قد يخلق مشكلة حادة للدول التي تعاني ندرة في موارد النقد الأجنبي. و يمكن حصر الآثار السلبية لهذه الظاهرة فيما يلي:

أ- الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل:

مما لا شك فيه أن رأس المال يعد من العناصر الحيوية للتنمية في الدول النامية. وهروب مثل هذا العنصر النادر لن يساعد هذه الدول على أن تواجه الاحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمار اللازمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة للاقتصاديات النامية. وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فإن مستويات الواردات سوف تتأثر سواء كانت واردات رأسمالية أو وسيطة الأمر الذي يؤثر على مستويات نمو الناتج القومي لهذه الدول.

على سبيل المثال فقد قدم "Pastor" عام 1990 دليلاً عملياً على أن هروب رؤوس الأموال كان من الممكن أن يزيد من معدل النمو في المكسيك بمعدل 2% - 4%، وذلك إذا ما تم الاحتفاظ بهذه المدخرات في الداخل ولم تخرج في صورة هروب لرأس المال.

ب- الأثر على القاعدة الضريبية:

يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى الإقلال من الإيرادات الحكومية من نواح عديدة. فالآثار السلبية للهروب تقلل من القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة الضرائب و ذلك بنقل الثروة الخاصة خارج سلطة الإدارة الضريبية الوطنية. كذلك فإن هروب رؤوس

¹³ - المنظمة العربية لمكافحة الفساد. أرقام وإحصاءات: مقال لأمن نبيل غانم. " خسائر الدول من أنشطة تحالف السلطة ولصوص المال. نقلا عن: "أخبار المستقبل.

17 - صندوق النقد العربي. "تقدير وتحليل التدفقات الرأسمالية العربية إلى الخارج خلال الفترة: 1970-2000. ص: 22.

الأموال يقلل من رصيد الثروة والمداخيل مما يعنى تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة¹⁵. لقد تجلّى هذا في نصيب الإيرادات الضريبية من مجمل إيرادات الحكومة لدى البلدان العربية إذ لا يزيد عن 36 في المائة مقارنة بنحو 69 في المائة للبلدان النامية و 75 في المائة للبلدان المتقدمة، الأمر الذي يزيد اعتماد البلدان العربية على الضرائب غير المباشرة للحصول على إيرادات إضافية¹⁶. ويؤدى انخفاض القاعدة الضريبية إلى مزيد من عجز الميزانية العامة للدولة، و بالتالي الميل نحو المزيد من الاقتراض للوفاء باحتياجات الإنفاق العام. كما قد تلجأ الحكومة إلى فرض المزيد من الضرائب سهلة التحصيل، أو تلجأ الحكومة إلى التمويل التضخمي عن التوسع في الإصدار النقدي.

على أن لجوء الحكومة إلى التمويل التضخمي سوف يؤدي إلى مزيد من هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، نتيجة تآكل القيمة الحقيقية لرؤوس الأموال المقومة بالعملة المحلية.

ت- الأثر على معدلات الإنفاق العام:

يمكن أن يؤدي تدفق رأس المال إلى الخارج إلى زيادة حصة القطاع العام في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وبالتالي زيادة حجم التدخل الحكومي، ذلك أن تراجع القطاع الخاص من خلال تدفق رأسماله إلى الخارج يدفع القطاع العام لتولي حصة أكبر في الاقتصاد. إنّ هذه النتيجة تنطبق على التجربة العربية، حيث أن حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي، بالرغم من انخفاضها عبر الزمن، ظلت مرتفعة نسبياً عند 34 في المائة مقارنة بحوالي 21 في المائة للدول النامية.¹⁷

ث- الأثر على السياسة النقدية:

يترتب على هروب رأس المال إلى الخارج استنزاف الاحتياطيات النقدية الدولية للبلد (العملات الصعبة و الذهب)، و هذا ما سيترتب عنه اختلالات في سعر صرف البلد، إذ سيتجه نحو الانخفاض نظراً لانخفاض كميات العملات الصعبة و الذهب كما أن ذلك سيحد من قدرة السلطات النقدية على الإصدار النقدي نظراً لاستنزاف الغطاء النقدي المتمثل في العملة الصعبة و الذهب النقدي.

ج- الأثر على القدرة الاستيرادية:

إن هروب رؤوس الأموال التي غالباً ما تكون مقومة بالعملات الأجنبية خاصة لدى الدول التي لا تجد عملاتها قبولاً في الخارج مثل عملات الدول العربية، يجعل من الاحتياطيات المتوفرة لدى البنك المركزي تناقص، و من المعروف أن هذه العملات لدى البنك تستعمل في تغطية واردات البلد من السلع الغذائية و المصنعة الموجهة للاستهلاك، و كذا السلع الأولية و الوسيطة التي تدخل في العملية الإنتاجية لهذه الدول، و هذا ما من شأنه أن يؤثر سلباً على عوامل الإنتاج و بالتالي تناقص القدرة الإنتاجية.

ثالثاً- تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة من العالم العربي:

- **الأموال الهاربة من العالم العربي:** تبرز صعوبة تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة من العالم العربي في التضارب بين المعلومات والإحصاءات والبيانات المتاحة وما يُذكر من أرقام حول هذا الموضوع هو تقديرات باحثين ومحللين اقتصاديين، وبعض المراكز والمؤسسات، مثل: صندوق النقد العربي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومع ذلك

¹⁵ - "دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري . مرجع سابق. ص: 7.

¹⁶ - صندوق النقد العربي. "تقدير وتحليل التدفقات الرأسمالية العربية إلى الخارج خلال الفترة: 1970-2000. ص: 16.

¹⁷ - نفس المرجع.

لا تتفق هذه المؤسسات على رقم تقريبي لحجم الأموال العربية المستثمرة في الخارج، إذ تقدرها المؤسسة العربية بما بين (800 و1000) مليار دولار في حين يقدرها مجلس الوحدة الاقتصادية ب 2400 مليار دولار.....

يرى المحللون أن معظم الاستثمارات العربية في الخارج هي استثمارات خاصة، يملكها أفراد من جنسيات عربية مختلفة، مع بعض الاستثمارات العامة التي تعود ملكيتها إلى الحكومات العربية، خاصة الخليجية، التي تحاول استثمار الفوائد الضخمة للنفط والغاز في أسواق المال الأجنبية...

تشير التقديرات إلى أن الأموال الخليجية حول العالم بلغت نحو 730 مليار دولار (2010)، منها 365 مليارا في دول الاتحاد الأوروبي وحده، والباقي في دول العالم الأخرى، وتتركز معظم الاستثمارات العربية في الخارج في كل من: سويسرا وبريطانيا وفرنسا و الولايات المتحدة وماليزيا وسنغافورة بسبب سرية الحسابات و الاستقرار الاقتصادي.¹⁸

و في مقال لمدير صندوق النقد العربي "جاسم المناعي" ذكر أنه و حسب إحصائيات بعض المؤسسات الدولية فإن الاستثمارات الخليجية تتوزع اليوم جغرافيا (سنة 2007) على النحو التالي: حوالي 55 بالمائة في أدوات استثمار أمريكية و حوالي 19 بالمائة في استثمارات أوروبية، و حوالي 11 في الدول العربية و 11 بالمائة في الدول الآسيوية، و ما يقدر بحوالي 4 بالمائة في مناطق أخرى.¹⁹

كما قدر اتحاد المصارف العربية أن حجم غسل الأموال وتهريبها في العالم العربي بنحو 25 مليار دولار سنويا.²⁰ أما بحسب التقرير الصادر عن منظمة النزاهة المالية العالمية الأميركية في عام 2010، فإن دول شمال أفريقيا، التي تضم مصر، ليبيا تونس، الجزائر، والمغرب عرفت هروبا لرؤوس أموال قدرت بحوالي 1767 مليون دولار من التدفقات المالية غير المشروعة طيلة 40 عاما الأخيرة.²¹

ويتوقع خبراء مؤسسة النزاهة المالية العالمية ” غلوبال فاينانشال إنترغيتي“ استنادا إلى أرقام معلنة وتقديرات لبنك التسويات الدولي* أن يكون حجم المبالغ المهربة من مصر نحو سبعة مليارات دولار سنويا ونحو أربعة في المغرب والجزائر، وفي تقرير “غلوبال فاينانشال إنترغيتي” الصادر العام الماضي فإن نصف حجم الأموال المهربة من قارة إفريقيا تم تهريبه من ثلاث دول عربية، هي مصر والجزائر والمغرب، حيث تنصدر هذه الدول قائمة أسوأ خمس دول إفريقية من حيث تهريب الأموال غير المشروعة.²² كما قال “أحمد لقمان” المدير العام لمنظمة العمل العربي أن حجم الفساد في الدول العربية وصل إلى 400 مليار دولار وفقا لتقديرات البنك الدولي لعام 2009.²³

الجدول رقم (04): تقديرات تهريب رؤوس الأموال لبعض الدول العربية (المليار دولار):

الدولة	2	2	السودان						
المال	496	308	56	27	35	28	17.5	6.1	1.1

¹⁸ - أدهم إبراهيم جلال الدين. مرجع سابق.

¹⁹ - جاسم المناعي (مدير صندوق النقد العربي). الاستثمارات الخليجية في الدول العربية. صندوق النقد العربي. 08 أكتوبر 2007. ص: 2.

²⁰ - المنظمة العربية لمكافحة الفساد. مرجع سابق.

²¹ - المنظمة العربية لمكافحة الفساد. "مليارات العرب المهربة... بوادر يأس من عودتها".

* : منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم.

²² - المنظمة العربية لمكافحة الفساد. مرجع سابق.

²³ - المنظمة العربية لمكافحة الفساد. أرقام وإحصاءات.

									المهرب
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--------

المصدر: المنظمة العربية لمكافحة الفساد. أرقام وإحصاءات.

SOURCE : Taxe justice network. july 2012.

(3.2.1): الفترة ما بين 2005 إلى 2008.

هذا في حين أكد الأمين العام للمجموعة المصرية لاسترداد ثروة مصر المنهوبة "محمد محسوب" أن: "هناك تقريراً من هيئة النزاهة المالية الدولية يفيد بأن حجم الأموال التي تم تهريبها من مصر تتجاوز 57 مليار دولار نتيجة الفساد الواضح". ولفت إلى أنه: "وفقاً لدراسات دقيقة فإن العقود الثلاثة الأخيرة فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك شهدت تهريب ما يقرب من 700 مليار دولار".²⁴

أدى تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج إلى حرمان هذه البلاد من الفوائد الإيجابية، التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع وتمثل في القيمة المضافة إلى الدخل القومي، وتشغيل العمالة، وعلاج مشكلة البطالة، إضافة إلى اتساع نطاق الفجوة التمويلية نتيجة عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار.

- تقدير حجم رؤوس الأموال الهاربة من الجزائر:

رغم أن الجزائر لجأت إلى المديونية الخارجية لتمويل العملية التنموية التي ابتدأتها منذ الاستقلال و رغم أن الجزائر لم تعرف البجوحة المالية إلا بعد الطفرة التي أحدثتها أسعار الطاقة و على رأسها المحروقات ابتداء من سنة 2000، إذ ارتفع سعر البترول باطراد ليبلغ 147 دولار للبرميل أواسط 2008 رغم أن هذه الحقيقة مؤكدة إلا أنه و في الوقت الذي كانت الجزائر تستدين لتمويل التزاماتها كانت الأموال تتدفق في الاتجاه المعاكس على شكل هروب لرؤوس الأموال باتجاه الدول المتقدمة. لقد تدفقت الأموال المهربة من الجزائر بشكل كبير زاد من تفاقم مشكل المديونية خلال الثمانينات و التسعينات بالإضافة إلى حرمانها من جزء هام من رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن توجه لدعم العملية التنموية للبلد و تحسين المستوى المعيشي للمواطن عن طريق رفع معدلات النمو.

تعددت طرق هروب و تهريب الأموال من الجزائر، غير أن هذه الطرق تتطور مع تطور التكنولوجيا المستخدمة و كذا تطور طرق التدفقات المالية المعاصرة. وفي هذا السياق كشف مدير الرقابة اللاحقة بالمديرية العامة للجمارك، "بن أعمار الرق" أن معظم المخالفات المتعلقة بتهريب رؤوس الأموال تتمثل في تصريجات كاذبة ومغشوشة بالنسبة لما يتعلّق بقيمة السلع المستوردة وصنفها ومنشأها، إلى جانب سلع أخرى مجمركة بفواتير مزورة، زيادة على تعمّد تحويل المزايا الجبائية الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين عن مقصدها الأصلي في إطار المشاريع. وتمّ تسجيل هذه المخالفات، حتى بالنسبة لشركات الاستيراد المتعاملة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحرّ و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كما أن التحقيقات التي طالت مستوردي الدواء جعلت بعض المتعاملين يبادرون إلى تصحيح فواتيرهم السابقة.²⁵

- الأموال المهربة من الجزائر:

كشف الخبير الاقتصادي "بشير مصيطفي" خلال تدخله عبر برنامج "الحصاد المغاربي" الذي بثته قناة الجزيرة بتاريخ: 12-08-2012 أن تفاقم ظاهرة تهريب الأموال من الجزائر هو ما دفع بالحكومة إلى إصدار مرسوم تنفيذي بإنشاء بنك معلومات حول

²⁴ - المنظمة العربية لمكافحة الفساد. أرقام وإحصاءات. "700 مليار دولار حجم الأموال المهربة في عهد مبارك". نقلا عن: صحيفة الرأي العام الكويتية.

²⁵ - سمية يوسف. "مقابلة مع: مدير الرقابة اللاحقة لمديرية الجمارك". جريدة الخبر. تاريخ العدد: 09-11-2012.

مهربي العملة الصعبة من الأشخاص والشركات، مضيفا أن هذه الظاهرة توسعت خلال العشر سنوات الأخيرة. في سياق متصل قال "مصطفى" إن حجم الأموال المهربة من الجزائر لاسقف 26 مليار دولار عام 2010 وذلك من خلال العملات والرشاوى وتضخيم الفواتير عند الاستيراد، مما ساعد على ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية. كما أشار إلى أثر ذلك على موجودات العملة الصعبة بالجزائر وعلى شفافية الاقتصاد مما يقلل من فرص الاستثمار الأجنبية.²⁶ و في ذات السياق أوضح وزير التجارة الحالي "بخيتي بلعاب" أن حوالي 30 بالمائة من فواتير الاستيراد هي عبارة عن هروب للعملة الصعبة نتيجة للحواء إلى تضخيم الفواتير و هو ما يعادل حوالي 18 مليار دولار سنويا على اعتبار أن واردات الجزائر قاربت 60 مليار دولار سنة 2014.

ويتوقع خبراء مؤسسة النزاهة المالية العالمية "غلوبال فاينانشال إنترغيتي" استنادا إلى أرقام معلنة وتقديرات لبنك التسويات الدولي أن يكون حجم المبالغ المهربة من الجزائر نحو أربعة مليارات دولار سنويا، وفي تقرير "غلوبال فاينانشال إنترغيتي" الصادر العام الماضي فإن نصف حجم الأموال المهربة من قارة إفريقيا تم تهريبه من ثلاث دول عربية، هي مصر والجزائر والمغرب حيث تتصدر هذه الدول قائمة أسوأ خمس دول أفريقية من حيث تهريب الأموال غير المشروعة.²⁷

أما المؤسسة المالية الأورو أمريكية للنزاهة المالية العالمية فقد صنفت الجزائر ثالث دولة إفريقية متضررة من تهريب الأموال، بعد نيجيريا بـ 89,5 مليار دولار ومصر بـ 70,7 مليار دولار، حيث حددت قيمة الأموال المهربة من الجزائر بحوالي 26 مليار دولار. كما تضمن ذات التقرير أن القارة الإفريقية تعرضت إلى تهريب أكثر من 854 مليار دولار خلال مدة 39 سنة، أي ما يمثل ثلاثة أضعاف الديون الخارجية للقارة.

- **الأموال الهاربة من الجزائر:** أفاد البنك المركزي الجزائري أن احتياطات الجزائر بلغت 160 مليار دولار في جويلية 2011، موزعة على العملات سلة عملات، إذ احتل الدولار حوالي 45 من إجمالي الاحتياطي ثم الأورو بحوالي 45 بالمائة يليه الجنيه الاسترليني و الين الياباني بـ 5 بالمائة لكل منهما²⁸، بالغة حوالي 188.8 مع نهاية السنة و هو ما يكفي لتغطية أكثر من 43 شهرا لواردات الدولة لترتفع إلى أكثر من 210.8 سنة 2012.²⁹

رغم أن وزير الشؤون الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" قد أكد أن مشاركة الجزائر في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية بالعاصمة القطرية تهدف إلى الدفاع عن مصالح الجزائر، قائلا: "يجب أن نعلم أن كل دولة تتحمل مسؤولياتها وكل دولة لها اهتماماتها الخاصة أما بالنسبة للجزائر، فإن أموالها ستوجه إلى دعم التنمية المحلية لتغطية التأخر المسجل وبالتالي فنحن بحاجة إلى هذه الأموال أكثر من غيرنا ولن نودعها في الخارج ليستفيد منها غيرنا".

رغم هذا الموقف الرسمي المعلن، إلا أن احتياطات الجزائر الناجمة عن فوائض أسعار المحروقات يوظف بالخارج، إذ أكد الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية أن الجزائر قد قررت المساهمة بـ خمسة "05" ملايين دولار كقرض لصالح صندوق النقد الدولي³⁰ في سياق زيادة هذا الأخير لموارده المالية لمواجهة الواقع الجديد و التداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، و هو ما يفرض عليه التعاطي مع المستجدات و تطوير دوره بما يتوافق مع الإفرازات الجديدة للأزمة المالية العالمية.

26- سارة مهدي . "مليار دينار حجم الأموال المهربة من الجزائر. جريدة الأخبار. يومية إخبارية جزائرية. تاريخ العدد: 14 - 08 - 2012.

27- المنظمة العربية لمكافحة الفساد. مرجع سابق.

28 - Abderrahmane MEBTOUL. « 50 milliards de dollars places en bons tresor americains : l'algérie face à l'endettement des états occidentaux ». *Réflexion*. Mercredi 3 Août 2011.

29- المؤسسة العربية لتشجيع الاستثمار و ائتمان الصادرات. التقرير السنوي لعام 2012. مرجع سابق.

30 - Ministère des finances algérien. « Emprunt du FMI : l'Algérie participe avec 5 milliards de dollars ». site du ministère. 2011.

كما أكد البروفسور "عبد الرحمان مبتول" في مقاله الصادر بتاريخ 03 أوت 2011 في جريدة " *Réflexion* " أنه في الوقت الذي يركز المراقبون الجزائريون على الأموال الجزائرية الموظفة (المستثمرة) في سندات الخزينة الأمريكية و المقدره بحوالي 50 مليار دولار، فإنهم ينسون 75 مليار دولار جزائري مودعة لدى البنوك المركزية الأوروبية أو لدى بنوك تعرف بالجدارة الائتمانية المريحة.³¹

إن المشكل الثاني لتوظيف هذه الأموال بالخارج بعد حرمانها من الاستفادة من الفرص الاستثمارية بالداخل يكمن في معدلات الفائدة السائدة لدى الدول المودع لديها. فمن المعروف أن الأزمة المالية العالمية فرضت على الدول المتقدمة سياسات نقدية توسعية و ذلك بخفض معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية بهدف الخروج من حالة الركود الاقتصادي التي عصفت بالاقتصادات العالمية و خاصة المتقدمة منها. في هذا السياق قد تراوح معدل الفائدة لدى البنك الفيدرالي الأمريكي ما بين 0 و 0.25 منذ 2010، و حوالي 1.25 لدى البنك الأوروبي منذ أفريل 2011، أما لدى كل من البنك المركزي الياباني و البريطاني فقد خفض معدل الفائدة ليصل إلى 0.5 لدى كل منهما.

إن المشكل يكمن في تآكل القيمة الحقيقية لهذه الاحتياطات نتيجة التخفيضات التي تعرفها عملات هذه الدول، مما يجعل معدلات الفائدة المنخفضة عاجزة عن تغطية قيمة الانخفاض في العملة، و هو ما سيؤدي إلى تآكل حقيقي لقيمة الاحتياطات الدولية للجزائر.

هذا من ناحية، أما من الناحية الثانية فإن الانخفاض المستمر للدولار أمام الأورو سيؤدي بالجزائر إلى دفع الفارق. فمن المعروف أن عملة تسعير الصادرات الجزائرية هي الدولار على اعتبار أنها تقتصر على المحروقات، في حين أنها تسوي مستحقات الواردات بالأورو بنسبة 60 بالمائة. وهذا ما سيؤدي بها إلى زيادة الاحتياطات المقومة بالدولار المتجه نحو الانخفاض مقابل الأورو الذي سيستنزف باعتباره عملة الإيرادات، أما في حالة رغبة الجزائر في بقاء السلة (سلة العملات) فإنها ستضطر إلى دفع الفارق أثناء تحويلها لاحتياط الدولار المتزايد (عملة تسعير الصادرات)، إلى عملة الأورو المتناقص (عملة تسعير الواردات)... أما على المستوى الداخلي فإن معدلات التضخم المرتفعة التي يعرفها الاقتصاد الوطني مقارنة مع عائدات توظيف الفوائض المالية المنخفضة من شأنه أن يدفع باتجاه المزيد من التآكل للقيمة الحقيقية لهذه الاحتياطات.

ثالثاً- آليات عودة الأموال العربية بالخارج والحد من هجرتها:

يكاد يتفق جميع الاقتصاديون على أن عودة جميع الأموال والاستثمارات العربية المهاجرة من الدول الأجنبية بشكل سريع وتلقائي هو نوع من الخيال، كما أن مقاطعة الاستثمار في جميع دول العالم خارج الوطن العربي يعتبر مستحيلاً من الناحية العملية، فكبر حجم الأموال المهاجرة، وتنوع الاستثمارات بين قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل والقيود التي تضعها الدول الأجنبية على تحركات هذه الأموال، والمصالح المشتركة والتشابكات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان الأجنبية والظروف السياسية أحياناً تحتم وضع إستراتيجية لعودة الأموال والاستثمارات المهاجرة إلى بلدانها العربية بشكل منظم وتدرجي وتبعاً للتقدم الذي يتم إحرازه في مجال إيجاد آليات مناسبة لجذب هذه الأموال.

يرجع هروب رؤوس الأموال إلى تدرج الأوضاع الاقتصادية. بعد تحليل تجربة 134 بلد سائر في طريق النمو خلال الفترة ما بين 1970 - 2001، اكتشف الدارسون أنه في معظم الحالات انخفضت معدلات النمو بشكل حاد خلال السنتين السابقتين لهروب رؤوس الأموال. كما سجل التضخم معدلات أعلى خلال سنوات الهروب مقارنة مع المعدلات السائدة قبل و خلال

³¹ - Abderrahmane MEBTOUL. Op.Cit.

سنوات الدخول. كما أكدت التجربة أن الاستقرار السياسي و المالي و الاقتصادي تراجع قبل و خلال و بعد زيادة هروب رؤوس الأموال مقارنة مع ذلك السائد من قبل. هذا موازاة مع زيادة احتمال الأزمات النقدية و البنكية قبل بداية الهروب.³² بما أن الأموال الهاربة خرجت من مواطنها نظرا لتردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و غياب الاستقرار السياسي، و أن الأفراد يقارنون بين العائد المتوقع في بلادهم و الضمانات المحيطة بالاستثمار و بين العائد المحتمل في الخارج و ضماناته. من هنا يرى الاقتصاديون أن عودة الأموال الهاربة إلى بلادها تتطلب التأثير في المتغيرات الاقتصادية الداخلية، كزيادة سعر الفائدة و مكافحة التضخم و تعديل سعر الصرف، تخفيض الضرائب على المداخيل و على رؤوس الأموال و منح المزيد من الاطمئنان للمستثمر و هذا ما لا يتحقق خلال المدى القصير.

أما بالنسبة للأموال و الثروات المهربة للخارج و التي تحققت بشكل غير مشروع، فلا يمكن اجتذابها مرة أخرى لبلادها حتى لو تمت جميع الإصلاحات المطلوبة. و السبب في ذلك يبقى حالة الذعر و الخوف لقناعة أصحابها بعدم مشروعيتها و خروجهم على قوانين بلادهم. من هنا فإن الأموال المهربة لن تعود مهما قامت حكومات تلك الدول بتعديل سياساتها و التأثير على المؤشرات الداخلية للاقتصاد.

لقد كانت هذه الحقيقة المؤكدة وراء انعقاد "المنتدى العربي لاسترداد الأموال" المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة، و الذي شارك فيه العديد من قادة دول العالم و مسؤولي المؤسسات الدولية و المختصين في مجال القضاء و التحري و ذلك في محاولة لوضع آلية مشتركة لكشف الأموال العربية المختبئة خارج العالم العربي و اتخاذ إجراءات و تدابير من شأنها إعادة المال العام لخدمة المصالح الوطنية للبلدان العربية.

لقد أكد أمير قطر الشيخ "حمد بن خليفة" أن المنتدى يأتي في لحظات حاسمة في إطار الجهود الدولية الساعية لاسترداد الأموال المنهوبة و المختلسة و إعادتها إلى الدول العربية التي تمر بمرحلة تحول و أكد أن أهداف المنتدى العربي لاسترداد الأموال تتطلب تعاوننا بين البلدان، و أنه على الرغم من التدابير المتخذة حتى الآن جديدة بالثناء، فإنه من المؤمل أن يؤدي المنتدى إلى المزيد من التقدم في الجهود المبذولة لتسهيل استرداد و إعادة الأموال المنهوبة.³³

فعلى دول العالم العربي تنفيذ سياسات اقتصادية حكيمة لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة، و إزالة أسبابها و سد الثغرات التي ينفذ منها المال المهرب. و ذلك بخلق جو من الاستقرار السياسي و الأداء الاقتصادي المرضي و القضاء على الفساد الإداري و تطبيق القوانين بنزاهة و صرامة.

إن عودة رأس المال العربي تنطوي على عمليتين: الأولى معنية بتشجيع المدخرين العرب على إعادة استثماراتهم الأجنبية إلى الوطن (الجزء الزائد على اعتبارات التنويع)، و الثانية معنية بإيجاد و تشجيع المستثمرين العرب على تحويل هذه الأصول الأجنبية إلى ثروة عينية محلية.

إن العوامل الحاسمة و المؤثرة على قرارات المدخرين العرب تتمثل في: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الأجنبي أسعار الفائدة العربية مقابل الأجنبية، الانخفاض المتوقع للعملة العربية، درجة المبالغة في سعر الصرف الحقيقي، تطور القطاع المالي و الاستقرار السياسي.

إن تحليل هذه العوامل يبين أنه و بالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي إلا أنها اتسمت بتقلبات واسعة تأثرت بشروط التبادل التجاري للنفط، كما أن الإصلاحات الاقتصادية و المالية ولدت أسعار فائدة موجبة و لكنها ظلت أقل من أسعار الفائدة الأجنبية. كما أن تخفيضات العملات العربية بلغت نحو 10 بالمائة سنويا خلال الفترة 1975-2000 بسبب نقص الصرف

³² - fonds monétaire international. Op. Cit. P : 24.

³³ - تقرير المنتدى العربي لاسترجاع الأموال العربية المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة.

الأجنبي الناجم عن عدم قدرة زيادة الصادرات العربية غير الأولية. و بالنسبة للقطاع المالي، فإنه ما زال متأخرا حتى مقارنة مع البلدان النامية، إذ أن عدم وجود أسواق مالية عربية متطورة يعني ندرة المؤسسات و الأدوات لاستيعاب رأس المال العربي المهاجر وتحويله إلى تمويل استثمارات عينية.

إن السير قدما بسياسات اقتصادية كلية سليمة تساعد على التوازن الاقتصادي بالموازاة مع عامل الاستقرار السياسي المصاحب للحريات الفردية و الاقتصادية و السياسية... هو ما من شأنه خلق مناخ عربي ملائم يساعد على عودة الأموال العربية الهاربة بحثا عن الأمان و الربحية. بل إن من شأن هذا المناخ جلب استثمارات أجنبية تمثل تدفقات مالية و تكنولوجية من شأنها تقليص الفجوتين التمويلية و التكنولوجية بين العالمين المتقدم و العربي، و هذا ما من شأنه أن يحقق النهضة العربية المنشودة.

الخاتمة: أدى تهريب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج إلى حرمان هذه البلاد من الفوائد الإيجابية التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع مثل القيمة المضافة إلى الدخل القومي، وتشغيل العمالة، وعلاج مشكلة البطالة، وأيضا زيادة الفجوة بين مستويات الدخل في المجتمع، إضافة إلى عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار، واتساع نطاق الفجوة التمويلية.

إن إفرازات الأزمة المالية العالمية يعتبر سببا إضافيا يدفع إلى التعجيل باسترداد الأموال العربية الهاربة و المهربة إلى الخارج. و ذلك عقب الأزمات التي عرفتها الأدوات المالية عقب الأزمة. لقد عرفت الأوراق المالية من أسهم و سندات و كذا المشتقات المالية و غيرها تراجع كبير في قيمها السوقية. و بما أن جزء كبير من الأموال العربية الهاربة كان موظفا بهذه الأدوات فهذا يعني بالضرورة خسائر كبيرة تكبدتها رؤوس الأموال العربية بالخارج، هذه الخيارات تزامنت مع تراجع أسعار العقار بنسب كبيرة و هو جزء مهم لجأت إليه الأموال الهاربة على اعتبار أنه محصن ضد أي أزمة و هذا ما زاد من قيمة الخسائر العربية.

إن خسائر الأموال العربية لم تقتصر على أموال القطاع الخاص المهربة و إنما شملت أيضا الأموال الحكومية و المتمثلة في أموال الصناديق السيادية الموظفة في الخارج، إن هروب الأموال العربية بطريقة قانونية (أموال الصناديق السيادية الموظفة بالخارج) لم يمنعها من تكبد خسائر جسيمة كنتيجة حتمية لتداعيات الأزمة المالية العالمية.

و هذا ما من شأنه أن يعجل بإعادة النظر في توظيف هذه الأموال نوعيا و جغرافيا. فإن لم تكن لتحقيق التنمية العربية فعلى الأقل لتجنب المزيد من الخسائر و الاثباتات.

من الأمور التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار في هذا المجال الجانب السياسي لهذه القضية، فتكس أموال الدول العربية في الخزائن الأجنبية سيجعلها ترهن الإرادة السياسية لديها، إذ أن محاولة تفلت الدول العربية من هذا الانصياع و بناء إدارة سياسية حقيقية نابعة عن إرادة شعوبها قد يدفع الدول الأجنبية إلى الحديث عن تجميد هذه الأصول، سواء كان التجميد شرعيا أو غير شرعي كما حدث مع التجريتين العراقية بعد غزو الكويت عام 1990 و الليبية بعد أحداث "الوكربي" عام 1986 و كما حدث أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001...

لقد أكدت الأحداث السياسية و الأزمة المالية العالمية على ضرورة إعادة النظر في طريقة و حجم و جغرافية توظيف الأموال العربية، و هو ما يفرض على الدول العربية البدء بإجراءات جادة من شأنها استغلال أموالها في تنميتها المحلية بدل توظيفها في زيادة الفجوة بين عالمين أحدهما غني متقدم يستقبل الأموال و الآخر فقير متخلف يقدم الأموال.

كما يمكن تحويل الفوائض المدعومة بالخارج إلى الاستثمار المباشر أو التملك أو الاستحواذ الكلي أو الجزئي لأنشطة ومجالات في الدول المتقدمة تتصف، فضلا عن مشروعيتها، بإمكانيات تعميق المعرفة الفنية في الدول العربية.

قائمة المراجع:

- 1- نعوم إبراهيم عبود. مشاكل و أزمات اقتصادية تقلق العالم. وزارة الإعلام السورية. دمشق. طبعة 2006.
- 2- أدهم إبراهيم جلال الدين. "الأموال العربية المهاجرة". دار السلام للطباعة والنشر. القاهرة. الطبعة: الأولى 2012.

- 3- جاسم المناعي (مدير صندوق النقد العربي). الاستثمارات الخليجية في الدول الغربية. صندوق النقد العربي. 08 أكتوبر 2007.
- 4- عادل حميد يعقوب عبد العال. هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة "الحالة العربية". بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي. كلية الشريعة . جامعة أم القرى.
- 5- محمد إبراهيم السقا. هروب رؤوس الأموال. مجلة "الاقتصادية". العدد: 6868. 31 يوليو 2012.
- 6- "دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري". المؤتمر العلمي السنوي 18 للاقتصاديين المصريين. 1994.
- 7- صندوق النقد العربي.
- 8- المنظمة العربية لمكافحة الفساد.
- 9- المؤسسة العربية لتشجيع الاستثمار و ائتمان الصادرات. التقرير السنوي لعام 2012.
- 10- جريدة الخبر. تاريخ العدد: 11-09-2012.
- 11- جريدة "صوت الأحرار". تاريخ العدد: 06-09-2012.
- 12- تقرير المنتدى العربي لاسترجاع الأموال العربية المنعقد بالعاصمة القطرية الدوحة.
- 13- *Ministère Des Finances Algérien.*
- 14- *fonds monétaire international. Bulletin° 02. 30 janvier 2006.*
- 15- *Taxe justice network.*
- 16- *Professeur Abderrahmane MEBTOUL. Article : « 50 MILLIARDS DE DOLLARS PLACES EN BONS TRESOR AMERICAINS : L'Algérie face à l'endettement des Etats occidentaux ». Réflexion. Mercredi 3 Août 2011.*
- 17- *C a r m e n M - R e i n h a r t e t M i g u e l A - S a v a s t a n o . « Les rélités de l'hyperinflation moderne ». Revue: Finances et Dévelop*
- 18- *pement .Juin 2003.*